الموضوعاتية والمدافعون عنها أو إشكالية الأيديولوجيات

ملخص

إن إحدى الصعوبات الجوهرية، التي يواجهها البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، والتي تترك أثرها البليغ والجلي في كل محاولة لإيجاد حل ذكي لمشاكل اجتماعية ملحة، تتمثل في أنه في الواقع المعيشي، يوجد عدد لامتناهي من المتغيرات أو المقولات التي ترتبط بقوة، فيما بينها. هذا يعني أنه يصعب الفصل بين أسبابها وآثارها. وعليه وبالقدر نفسه، يمكن توفر نظريات، تأويلات أو مؤلفين يصوغونها. وهكذا، فإن خطة البحث والفعل العلمي تنتشر أمامها عقبات، نتيجة الأخطاء، الهفوات الفردية والأيديولوجية. ويترتب على ذلك أن البعض، إن لم نقل الكثير من الدارسين وأشباه الباحثين، يفضل العزوف عن هذه المحاولة، مدعين أن كل علم اجتماعي"موضوعي" هو قضية مستحيلة. وأن طبيعة هذه المشاكل (الاجتماعية) تجد حلولها، في نهاية المطاف، وفق مقاييس سياسية(1).

أ.د. بوخريسة بوبكر
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة عنابة،

Résumé

Un des obstacles majeurs que rencontre la recherche dans le domaine des sciences sociales et humaines et qui a un impact manifeste dans toute entreprise scientifique digne de ce qualificatif pour obtenir une réponse intelligente à un problème social urgent, réside dans ce que l'on rencontre dans la plupart des investigations scientifiques de nombreux chercheurs préfèrent la voie active de toute tentative d'explication, sous prétexte que toute sociologie "objective" est un procès impossible et que la nature de ces problèmes trouvera ses solutions , selon des critères politiques et/ou idéologiques… c'est ce que nous prétendons élucider . à travers cet article.

مقدمة

إن العلوم التاريخية والعلوم الإنسانية، ليست (مثل العلوم الفيزيائية والكيميائية) دراسة لجملة من الحوادث الخارجية، عن الأفراد أو العالم الذي تؤثر فيه أفعالهم، هذا من جهة. بل بالعكس، إنها دراسة هذه الأفعال ذاتها، بنيتها والدوافع التي تحركها والتغيرات، التي تطرأ عليها، من جهة ثانية. ونظرا، لكون "الوعي" ليس سوى جانبا من مظهر واقعي، لكنه جزئي من النشاط الإنساني، فالدراسة التاريخية ليس من حقها الاكتفاء بالظواهر الواعية. بل يجب عليها

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2008.

أن تربط النوايا "الواعية" للفاعلين في التاريخ، بالمعنى"الموضوعي" لسلوكاتهم وأفعالهم. إن سيرورة البحث العلمي، لا يجب أن تثير المشكلة المزيفة للموضوعية. فأثناء عملية البحث العلمي، يكون تدخل الباحث في عملية التأويل (شبه مطلق) بينما يكون ذلك أثناء جمع المعطيات الحقلية، محدودا جدا. لكن يجب الاعتراف، هنا، أن الواقعة لا تحمل أي معنى بمفردها؛ ذلك أن الموازاة بين التدخل المحدود والحدث بلا معنى، لا تمثل سوى هذيان.

إن واقعة ما أو جملة من الحوادث المعينة، لها وجود حقيقي: خارج وجود الباحث؛ وهنا تتموقع الموضوعية الحقيقية للباحث. لكن "فعل اختيار" مدى ملاءمة ظاهرة أو مجموعة من الوقائع، في التحليل الذي يقوم به لا يقع خارج الباحث. وهنا أيضا، تتموقع الذاتية، في البحث الاجتماعي(2). كما أن قرار ملاءمة أو لاملاءمة الظواهر المدروسة، يرتبط بالإطار المفهمي للباحث. لكن وصف العناصر المختارة، يجب أن يكون متشابهًا بكيفية صارمة، مهما كان عدد الباحثين الذين يقومون بتلك العملية. ويترتب على ذلك أثرين اثنين:

ا- نظرا لأن سيرورة المعرفة العلمية، هي ذاتها ظاهرة إنسانية، تاريخية واجتماعية، فهذا يتطلب (عندما يتعلق الأمر بدراسة الحياة الإنسانية) التحكم في الهوية الجزئية بين الـ"ذات" و"موضوع" المعرفة. ولهذا فمشكلة المعرفة الموضوعية، تطرح بصورة مغايرة في العلوم الإنسانية، مقارنة بالعلوم الفيزيائية والكيميائية.

ب- ونظرا لكون السلوك الإنساني كليا أو مطلقا، فإن محاولات فصل جوانبه "المادية" و"الروحية"، لا يمكنها في أحسن الأحوال، أن تكون سوى تجريدات مؤقتة، تؤدي دوما، إلى أخطاء كبيرة على المعرفة. ولهذا، فإن الباحث مطالب دوما، بالبحث عن الواقع الكلي والمجسم، حتى ولو أنه على يقين بعدم الوصول إليه، إلا بصورة جزئية ومحدودة. ولذلك فهو يدمج في دراسته للحوادث الاجتماعية، تاريخ نظريات تلك الحوادث، هذا من جهة. ويربط دراسته لحوادث "الوعي"، بسياقها التاريخي (موقعها) وبنيتها الاقتصادية-الاجتماعية، من جهة أخرى (3).

لكن يبدو ذلك، في آراء وفي أفكار كل من "إ. دوركايم"(E.Durkheim)، أتباعه، "م. فيبر"(M.Weber) وغيرهم مفهوما غير كافي، عن "الموضوعية". لأنهم يجعلونه مرتبطا بفطنة وقوة الاختراق، الصدق الفردي للمفكر وتجاهله لهوية الذات والموضوع، في العلوم الإنسانية وآثارهما على طبيعتها ومناهجها. وبالتطرق لها، هنا بدورنا، فإننا ننطلق من أربعة مؤلفات أساسية؛ والتي تناولها في القرن العشرين كل من: -"دوركايم"، في قواعد المنهج السوسيولوجي، -"فيبر" في دراسات في النظرية والعلم، -"ج- لوكاتش"(G.Lukacs) في التاريخ والوعي الطبقي، -"ي- هابرماس" (J.Habermas) في جدل المذهب الوضعي. ويكون ذلك وفق التسلسل التاريخي، الذي ترتبط خلاله، مفاهيم العلوم الإنسانية بمحاولات موضعتها، كالتالي:

أولا. المفاهيم المسبقة والموضوعية:

نلاحظ أن "دوركايم" عندما حاول صياغة سوسيولوجيا علمية (علم اجتماع

علمي) وخاصة أتباعه ؛ الذين استخلصوا مبدأين هامين، يشكلان اليوم مكسبا نهائيا، لكل دراسة منضبطة وهما: ا)- أن الدراسة العلمية للوقائع الإنسانية والاجتماعية، لا يمكنها أن تؤسس بمفردها أي حكم قيمي.وكما صاغ ذلك، العالم الرياضي الفرنسي"هـ. بوانكريه"(H.Poincaré) بقوله:"المقدمات (بالصيغة الدلالية) ليس لها خلاصات منطقية، بالضرورة. وأن الفائدة "التقنية"، من العلوم الاجتماعية تكمن فقط، في ضرورة افتراضية (علاقات بين الوسائل وبعض الغايات)، ب)- يجب أن يجهد الباحث نفسه، للوصول إلى صورة مطابقة للحوادث، متحاشيا كل إفساد قد يعود إلى عواطفه أو أحزانه الشخصية(4).

إن هاتين النقطتين يمكن أن تصلحا، بالنسبة لكل علم. فلا فرق هنا، بين مواقف كل من "دوركايم"، "فيبر" أو"لوكاتش". لكن ورغم كل ذلك، فإشكالية "الموضوعية" في العلوم الإنسانية، تطرح بكل ثقلها. ولذلك:
1)- يعتقد "دوركايم" أن الاعتراف بهذين المبدأين، يكفي لضمان "الموضوعية" في البحث. وهو يطلب من الباحث أن يدرس الأحداث الاجتماعية كـ"أشياء"، من "الخارج". لكنه لم يتساءل أبدا، إن كان ذلك ممكنا إبستمولوجيا؟ 2)- إن أولى الارتباطات التي تتمثل في الاستغناء الآلي، عن كل مفهوم مسبق، تَشَكلَ خارج سياق العلم، لأغراض لا علاقة لها بالعلم ؛ الذي يجب أن ينعتق من كل وثوق وهمي، يهيمن على الفكر العامّي. وينفض نهائيا، مقولات الأمبيريقية التي تجعل من التعود الطويل مستبدا به. لكن ما يجعل هذا الانعتاق أمرا مستعصيا، في علم الاجتماع هو تدخل العاطفة ؛ ذلك أننا نميل دوما، إلى معتقداتنا السياسية، الدينية وممارساتنا الأخلاقية(5). ولتبيان خطر المفاهيم المسبقة(Prénotions) فقد كتب "دوركايم" يقول:"أن غياب التعريف نفسه، هو الذي يسمح بالقول، أحيانا، أننا نعثر على الديمقراطية في بداية التاريخ وفي نهايته أيضا. والحقيقة أن الديمقراطية البدائية والراهنة، مختلفتان جدا عن بعضهما.

هذه الملاحظة موجهة بصراحة، ضد التحليلات الماركسية للديمقراطية البدائية، في المجتمعات اللاطبقية. وقد يكون– "دوركايم"- مصيبا، حول هذه النقطة بالضبط. لكنه فقد كان يقترح، كمثال على ذلك، تعريفا "موضوعيا"، يخص "الجريمة" بقوله: "نلاحظ وجود بعض الأفعال كلها، هذه الميزة الخارجية. وهي أنه بعد القيام بها، فإنها تحدد من قبل المجتمع ردة فعل خاصة؛ والتي يطلق عليها "العقاب". إننا نجعل منه مجموعة تنتج آثارها والتي نقترح لها قائمة مشتركة:"نسمي جريمة كل فعل معاقب عليه. ونجعل من الجريمة المعرفة على هذا النحو، موضوع علم خاص هو علم الإجرام"(6). نلاحظ أن هذا التعريف، يشمل أحداثا ووقائع متباينة، مثل: طرد الرئيس السادات للخبراء الروس أو نشاطات كل من (المصلح الألماني "ت- مونتزر"(T.Munzer، "ن- منديلا"، "شي غيفارا" أو "المهاتما غاندي") من جهة،

أو فعل سرقة أو قتل بشع. وهي أحداث تتعارض، على الأقل، بالدرجة نفسها التي تتعارض بها الديمقراطية البدائية والديمقراطية الاشتراكية، من جهة ثانية.

ومع ذلك، فلا يجب الاعتقاد بضعف فردي في التحليل الدوركايمي أو تناقضا مع ما سبقت الإشارة إليه ؛ فذلك يعني قصرا في النظر. ذلك أن الأطروحتين متجانستين تماما، في الإطار"المحافظ" الذي بنيت فيه سوسيولوجيا (دوركايم) كلها. فمن الانسجام أن تكتشف السوسيولوجيا المحافظة بوضوح، نقاط الضعف المنطقية، لكل تبرير ثوري. وتقع هي بدورها، في "الأخطاء المنطقية عينها" ؛ عندما تحاول الدفاع عن قيمها الخاصة. لكن من الناحية العلمية، فإن القضيتين ليست لهما الصرامة نفسها(7). وبالنسبة لـ"دوركايم"، فإن تدخل الأحكام القيمية، في البحث السوسيولوجي هي مخلفات هشة وبسيطة، تعود إلى شباب هذا العلم، مقارنة بالعلوم الرياضية.وفي تذكيره بالقاعدة الأساسية له؛ أي دراسة الظواهر الاجتماعية كـ"أشياء"، فقد كتب:"إن ما تتطلبه، هو أن يضع السوسيولوجي نفسه، في الموقف الذي يكون فيه الفيزيائيون، الكيميائيون والفيزيولوجيون، عندما يقتحمون منطقة غير مكتشفة، من حقلهم العلمي. لكن ومع ذلك، فإن علم الاجتماع لم يمكنه الوصول إلى هذه الدرجة، من النضج العقلي".

في الواقع، نعرف اليوم، أن الاختلاف بين شروط عمل الفيزيولوجيين، الكيميائيين والفيزيائيين وشروط السوسيولوجيين أو المؤرخين، هو ليس في الدرجة ولكنه من حيث الطبيعة... ففي العلوم الإنسانية فإن الموقف يختلف؛ وحتى لو كانت المعرفة المطابقة للحوادث، لا تؤسس منطقيا، مصداقية الأحكام القيمية. فمن المؤكد بالمقابل، أنها تشجع أو لا تشجع - سيكولوجيًا- هذه المصداقية، في وعي الأفراد. ذلك أن تشبيه الإنسان الثوري بالمجرم يعمل على لفت انتباه القارئ عن الأول. كما أن وجود طبقات، في الأزمنة البدائية، يجعل احتمال بناء مجتمع لاطبقي، من قبل الأفراد، في المستقبل، أمرا أكثر تأكيدا. ولذلك فإن التحليل المطابق للصراعات، بين الطبقات الاجتماعية في المجتمع المعاصر، تكون له آثار غير مناسبة على الأيديولوجيات المحافظة. لكن فيما يهم المشكلات الأساسية التي تواجه العلوم الإنسانية، فالمصالح، القيم والطبقات الاجتماعية، تتبدل من النقيض إلى النقيض.

فمكان الإجماع الضمني أو العلني على الأحكام القيمية، في البحث والمعرفة المطابقة ؛ التي هي قاعدة العلوم الفيزيو-كيميائية، نجد في العلوم الإنسانية اختلافات جذرية، من حيث الاتجاه. والتي توجد منذ البداية، قبل العمل البحثي وتبقى غالبا، ضمنية ولاشعورية. ولهذا، فـ"الموضوعية" هنا، ليست مشكلة فردية بسيطة. إذ أن المسألة لا تتعلق فقط بعمليات: الفهم، الاختراق والصدق، العقلية أو مزايا أخرى، لا مساوئ الفرد(8). في العلوم الاجتماعية لا يكفي، كما اعتقد "دوركايم"، تطبيق المنهج الديكارتي والتشكيك، في الحقائق المكتسبة والتفتح المطلق على الأحداث؛ لأن الباحث يقوم بمقاربة الظواهر بواسطة مقولات ومفاهيم أولية، ضمنية ولاشعورية، تحجب عنه مسبقا، سبيل الفهم الموضوعي. ورغم أن "دوركايم" قد عالج إشكالية الموضوعية

بكيفية متحررة، من قيود الواقع الاجتماعي المهيمن في زمنه. لكن ذلك لم يحل دون وقوعه،في شراك الأفكار المسبقة. وعلى رأي "ج-غورفيتش"(G.Gurvitch)، فهو لم يجد في الواقع الاجتماعي، خلاف الأفكار الفلسفية المسبقة ؛ التي أرادها هو أن تكون فيه. حيث كان حلم "دوركايم" يتمثل في إقامة تعاون قوي، بين الإبستمولوجيا ونظرية المعرفة الاجتماعية.

يبدو، إذن، أن "دوركايم" قد وقع في فخ روحانية مفرطة، في محاولته التوحيد بين العقل والمجتمع. وقد بيّن "غورفيتش"، ذلك. وهو أكثر العلماء الاجتماعيين دراية، بالأفكار الفلسفية المسبقة التي تتضمنها نظرية المعرفة الدوركايمية، من خلال دراسة إضافية عن الضمير الجمعي(9).في حين يعتقد،"ل- جولدمان"(L.Goldman) أن الدوركايميين لا يوظفون في تفسيراتهم، مفاهيم الطبقات الاجتماعية، بهدف اجتناب هذه المشكلة ؛ وهو ما أدى بهم إلى تخصيص عدد كبير من أعمالهم لدراسة المجتمعات البدائية. تلك التي لم يتحقق فيها بعد، نظام الطبقات. وفي الأخير، فإن منهجية "دوركايم" لم تكن صيحة في واد. وهو وإن لم يطبق مبدأه القائل، بدراسة الظواهر الاجتماعية من الخارج، بصفتها أشياء ؛ لكن منهجيته تعبر عن نزعة ستتضاعف باستمرار، في الولايات المتحدة وفي أوروبا وفي علم الاجتماع المعاصر.

ثانيا. القيم وبناء الواقع:

وبالمقابل فإن "فيبر" كان يعي جيدا، أن العلم إذا لم يستطع منطقيا أن يفند أو يؤكد أي حكم قيمي، فليس من المستحيل عليه أن يزيح هذه الأحكام المسبقة، عن عمل البحث عندما يتعلق الأمر بالعلوم الإنسانية. وبالنسبة له فليس هناك مجال لإلغاء كل الأحكام المسبقة والأحكام القيمية، لكن بالعكس، يجب إدماجها "بوعي"، في العلم وجعلها أدوات مفيدة، في البحث عن الحقيقة الموضوعية(10). ويرى "فيبر"، في هذا الشأن، أن اختيار الحوادث، تشكيل المفاهيم وتحديد الموضوع، يتحكم بها فضولنا: فالعلم الطبيعي، يختار ضمن لامحدودية المعطى الحسي، الظواهر المحتملة التكرار ويشّيد سرح القوانين. وبالمقابل فإن علم" الثقافة"، يختار ضمن الوقائع الإنسانية ما يرتبط بالقيم، قيم المعاصرين أو قيم المؤرخ. ويشكل، هكذا:

- إما التاريخ، عندما يركز انتباهه على التتابع الوحيد للحوادث أو المجتمعات،
- وإما العلوم الاجتماعية المختلفة ؛ التي تأخذ في الحسبان، الآثار المنتظمة أو المجموعات المستقرة نسبيا.

وعلم التاريخ أو علم" الثقافة"، كما يراه "فيبر"، هو فهم النمط (النموذج) الذي عاش به الأفراد والمعنى، الذي يعطونه لوجودهم. والتدرج الذي وضعوه بين القيم. فالقيم لا تتأكد أو تبد خارج التبادلات المستمرة، بين الفرد والمحيط ؛ وهذه التبادلات هي، إذن، إحدى خصائص تاريخانية الإنسان. فلا جدوى من التأكيد على الـ"موضوعية"، إذا كان المقصود منها عدم التأثر بها، عندما يتعلق الأمر بالأفراد،

اليوم أو أمس وبإنجازاتهم المباركة أو الملعونة. ذلك أننا نفشل في الوصول إلى الروح العميقة لهؤلاء الأفراد، إذا لم نحس اتجاههم بالمشاعر نفسها؛ التي يثيرها الأحياء فينا. إن "ذاتية" و"نسبية" العلم لا تؤسسان ضرورة الاختيار، لكنهما تحددان الميزة الجزئية، للحقائق العلمية وتعددية القيم(11). ويترتب على ذلك، أنه لا وجود لعلم "موضوعي" في الماضي المطلق، للمجتمع الكلي. وكل علم للثقافة هو جزئي (حتى وإن وضع قوانين)؛ ذلك أن نقطة انطلاقه تعسفية بالأساس. ولا يمكنه أن يكون وضعيا، إلا بشرط أن يكون واعيا، بهذا التحديد الضروري. وهو يضع بكيفية "موضوعية" علاقات سببية، تفسر مصير جزء من الواقع. وعلى إثر ذلك، فهو يمنح الإنسان حرية لا منقوصة ويزوده بالأدوات التي تمكنه من بلوغ غايته(هكذا يختار العالم موضوعه). وفي مواجهة "دوغمائية" "دوركايم" يقترح "فيبر"، التعددية المشروعة في المقاربات والبحوث. والتي تماثل تنوع العوالم الروحية، التي تخلقها المجتمعات البشرية. فالإنسان الذي هو مركز التاريخ والسوسيولوجيا، هو: "الإنسان المطلق". كما أن لعالم التاريخ الذي يساءل الماضي، الحق في الالتزام كليا، بالسؤال الذي يطرحه (12).

ومهما يكن من أمر، فهناك طائفة من العلوم الاجتماعية، أقل استقلالية من مجموعة العلوم الطبيعية. ولكنها رغم ذلك، حقيقية. فما هي القواعد التأسيسية لطائفة العلوم الاجتماعية، هذه؟ إنها تتمثل في الآتي:

- أولا: عدم التقييد في البحث وبناء الحوادث ذاتها. والحق في عرض الأحداث الخام وتمييزها عن التأويلات الأخرى. ..

- ثانيا: الحق في النقاش والنقد المطبق، ليس فحسب، على مستوى النتائج الجزئية، بل على مستوى الأسس والمناهج أيضا،

- ثالثا: الحق في التملص والتحرر، من الواقع. ..(13).

لكن هناك جملة من الاعتراضات؛ التي وجهها "م.ل.ستراوس"(M.leo.Strauss) لأفكار "فيبر" بشأن "الموضوعية"، مبينا أنه في غياب حكم علمي أو عقلاني عن القيم، فإن الإنسان يخضع في قراراته إلى الاعتباطية أو التعسف. ومن جملة تلك المآخذ، ما يلي:

1- إن استبعاد أحكام القيم، لا يحمل أي دلالة أو معنى. ذلك أن المؤرخ أو عالم الاجتماع، لا يمكنه الامتثال إلى ذلك، دون المساس بنوعية العلم،

2- أن اللاعقلانية الجذرية للقرارات، تضعف إرادة التمييز الصارم، بين العلم، السياسة والعلاقات بين القيم وأحكام القيمة،

3- إن قبول التعددية الجذرية، بين المراحل المختلفة، تحطم في نهاية التحليل هدف علم الاجتماع التاريخي ذاته،

4 - إن نية «الكلية"؛ التي تحرك الأخلاق الشكلية، لا تبلّغ إلى قرارات رجال السياسة،

5- يعتبر عدة فلاسفة أن العداء بين ميداني الأخلاق(القيم وأحكام القيم) هو مسألة مصطنعة، فهما اتجاهان متكاملان رغم تباينهما،أحيانا. وهما يعرضان كعبارتين

متناقضتين (14).

والفرق بين العلوم الفيزيوكيميائية والعلوم التاريخية، ليس على الأقل فحسب، فرقا في الموضوع، بل الأكثر من ذلك، فهو اختلاف في الأفق. فالأولى، تبحث عن القوانين العامة. في حين أن الثانية، تطمح إلى دراسة موضوعية "تفسيرية" وإدراكية للأفراد؛ كأعضاء وفردانيات تاريخية واجتماعية. لكن الفردانية التاريخية ليست واقعا معطى، بل هو مبني من خلال المعطى. وفي الحقيقة لا يوجد أي علم يترجم الواقع بكيفية شاملة؛ إنه يبني موضوعه. وأن اختياره يحتفظ بالأهم ويستغني عن الإضافي. وبالنسبة للعلوم الفيزيوكيميائية فالأهم، هو ما يتكرر ويمكن أن يندمج في نظام (نسق) قوانين عامة. أما بالنسبة للعلوم الإنسانية، فالفردانية التاريخية تبنى عن طريق اختيار الأهم، بالنسبة لنا؛ أي بالنسبة لأحكامنا القيمية. هكذا فالواقع التاريخي، يتغير من حقبة إلى أخرى، بتعديل سلم القيم(15).

إن الفكرة الأساسية، لدى "فيبر"، هي أن أحكام القيمة تتدخل فقط، في "اختيار وبناء الموضوع". ويصبح ممكنا عندئذ، دراسة هذا الأخير بكيفية موضوعية ومتحررة من أحكام القيمة. والعناصر المستثناة قابلة للإهمال (مصدر السلاح الذي اغتيل به الملك فيصل، مثلا...). ويبدو لنا، هنا، غير مفيد التركيز على الصفة المضللة لهذا الوهم. فالعناصر المختارة تحدد، مسبقا، نتيجة الدراسة. إن القيم ليست قِيَمَنَا، قيم ثقافتنا أو قيم مجتمعنا لكنها قيمة طبقة من الطبقات المهيمنة. وما يهمشه أفق مقاربة، كعامل غير أساسي، يمكن أن يكون، على العكس مهما جدا في أفق آخر. والأكثر من ذلك، أن "فيبر" كان يتحدث، دوما عن الثانوي أو القابل للإهمال. في حين أن هناك عناصر أساسية أخرى، تترجم واقع حياة الطبقة المهيمنة. والتي تتعارض دراستها العمومية وحتى العلمية، مع مصالحها. ويقابل الباحث الذي يحاول التطرق لها مقاومة داخلية وخارجية عنيفة(16). حول هذه النقطة، فإن تفكير "فيبر" يصبح لا يطاق؛ رغم كونه مفكرا صارما، لا يقبل بالحلول الغامضة أو الانتقائية. كما أنه يركز على تحديد الميدان الذي تكون فيه أحكام القيمة تأسيسية، بكيفية صارمة. والميدان الذي يجب أن نستغني عنها فيه. إن وضعيته تتموقع في الوسط ؛ بين تجاهل الحتمية الاجتماعية للتفكير السوسيولوجي من قبل أتباع "دوركايم" وقبولها الكامل، من قبل الماركسيين (17).

ثالثا. الوعي الطبقي والمعرفة:

عندما ظهرت آخر محاولة عند "فيبر" حول هذا الموضوع سنة 1919، كان "لوكاتش" قد كتب، جزئيا، مؤلفه المخصص لظروف وطبيعة المعرفة، في العلوم الإنسانية:"تاريخ ووعي الطبقة". وبتناول الحديث عن هذا الكتاب ؛ الذي هو بمثابة موسوعة حقيقية، عن العلوم الإنسانية فإننا نكتفي، فقط، بـ"إشكالية الموضوعية"، التي تهمنا الآن. يتقبل "لوكاتش"، الحتمية الاجتماعية لكل تفكير- وحتى آثارها الأخيرة

- ويجعل منها القانون العام للمعرفة الإنسانية. ووفقا لهذا المفكر، فإن كل تفكير هو من حيث الطبيعة مرتبط حميميا بالفعل. وليس لنا الحق - إطلاقا، من الناحية الشرعية- في الحديث عن "علم" المجتمع أو السوسيولوجيا. ذلك أن المعرفة التي لدى أي كائن بشري عن نفسه، ليست "علما" ولكنها "وعي".

لا يوجد، هنا إذن، سوسيولوجيا محافظة وسوسيولوجيا جدلية. ولكن يوجد "وعي طبقي" ؛ "برجوازي أو بروليتاري" يعبر عنه من خلال وصف أو تفسير الأحداث الإنسانية"(18). وينتهي "لوكاتش" إلى النتيجة التالية ؛ وهي" أن الأوضاع المتشابهة نسبيا، تنتج عنها بالضرورة تيارات فكرية متشابهة نسبيا، هي أيضا". هذا المنهج الثالث في "المعرفة الموضوعية"، يصر على الاحتفاظ بالنظرية "المثالية– الذاتية"- بدون تعديل. بل أنه يموّه حدودها، بصورة تصبح معها تقبل أطروحة أن الأفكار والمفاهيم؛ التي لا توجد إلا في الوعي، هي ذاتها وقائع موضوعية. وبشأن الفلسفة البرجوازية، فإن "لوكاتش" كان يرى أنه لا يمكن فهمها أو انتقادها، إلا في ضوء القوانين الأساسية للمجتمع الرأسمالي. ذلك أنه من البديهي أن يتجلى تأثير البنية الاقتصادية، في مبادئ الفلسفة أيضا. وقد ولدت، هذه الأخيرة، في رحم البنية المستلبة للوعي. وتجد إشكالات الفلسفة لبرجوازية النقدية، جذورها فيها. وبرأيه، يخضع تطور البرجوازية إلى نزعة مزدوجة ومتناقضة: ذلك أنها تهيمن على جزئيات كيانها الاجتماعي من جهة. وتفتقر، بالمقابل، إلى سيطرة أيديولوجية على المجتمع بوصفه كلية. وعليه، فإن تجاوز التناقضات سيكون جدليا وهو بالضرورة، من نصيب البروليتاريا (19).

لكن "لوكاتش"، قد عدل فيما بعد، عن هذه المثالية المفرطة ؛ التي وصفها هو نفسه بـ"الجهنمية". لذلك، فليس من الفائدة في شيء، مقابلة أطروحته بالاعتراضات التي يشكلها هو نفسه، بل نقتصر على ما يلي:

1- إن الدعوى التي تقر أن كل تفكير تاريخي أو سوسيولوجي، يتعرض إلى تأثيرات اجتماعية عميقة، في غالب الأحوال غير صحيحة، لدى الباحث الفردي. فتلك التأثيرات لا يمكن إهمالها، لكن يجب، بالعكس، جعلها "واعية" وإدماجها في البحث العلمي، لتجنب أو تقليص دورها المفسد إلى أدنى الحدود،

2- من هذا المنظور تصبح الضرورة أكيدة، لدراسة سوسيولوجيا للعلوم الاجتماعية نفسها؛ وبعبارات أكثر تحديدا القيام بدراسة مادية وجدلية للمادية الجدلية(20). هكذا فالمادية الجدلية، هي وحدها في نظر "لوكاتش"، التي تثبت حياة واقعية في مشاكل العالم الجديد. وهي التي تدمجها عضويا في عقيدتها. والصراع بين الوجودية والمادية الجدلية، هو صراع بين منحنيين في التفكير: المنحى الذي يربط "ف.هيجل"(F.Hegel) و"ك.هـ.ماركس"(K.H.Marx) والمنحى الذي يربط "شيلينغ"(F.W.Schelling) بـ"كيركغارد"(S.A.Kiergaard).

رابعا. الجدل الإبستمولوجي حول الموضوعية:

يقترح علينا "هابرماس" مشروعه، عبر البرنامج الإبستمولوجي الذي تبنته "مدرسة فرانكفورت" المعاصر. وهو يعني بذلك،

دراسة "الإبستمولوجيا النقدية" للعلوم الاجتماعية. إن نقد الأيديولوجيات البرجوازية وإعادة بعث "ماركس" مجددا، في ضوء الثنائية(العمل–التفاعل) يحيل إلى التعارض الأساسي، عند "هابرماس"، بين التقنية والممارسة. ويتمثل موقفه في الاعتراف بشرعية الإبستمولوجيا التحليلية للعلوم الدقيقة. ويحيلنا فيما يخص العلوم التحليلية- الأمبيريقية، إلى "منطق الكشف العلمي" لدى "ك-بوبر"(K.Popper). فكل نقاش، اليوم، عن شروط إمكانية المعرفة يجب أن ينطلق بالضرورة، من مرحلة المسألة التي بلغتها، مع أعمال الإبستمولوجيا التحليلية. لكنه كان يعارض، إمكانية سحب هذه الإبستمولوجيا، على العلوم الإنسانية. ذلك أنه لا يمكن لهذه الأخيرة، أن تطور "وعيا علميا" وفق نموذج علوم الطبيعة.وهو ما نشاهده عندما تتحول التاريخانية، إلى النزعة الوضعية للعلوم الإنسانية؛ أي إلى أيديولوجيات. انطلاقا من تشيئة الظواهر (دوركايم) وبناء الواقع الاجتماعي (فيبر) إلى ربط المعرفة بـ"الوعي الطبقي"(لوكاتش). ويجد هذا المشروع، الذي طوره "بوبر"، صياغة تامة ومفصلة مع كل من:"س-ج- همبل"(S.J.Hempel) و"ب-أوبنهايم"(P.Oppenheim). إن التفسير السببي والموضع - علميا- لحدث جزئي، هو وصف هذا الحدث والمستنتج منطقيا، من قوانين عامة تقابل ظروف تطبيق خاصة.

ويطمح مشروع الثنائي "همبل-أوبنهايم" حصريا، إلى تحديد خصائص كل حقيقة علمية. واعتبار أن "موضوعية" كل نظرية، هي بمثابة تفسير علمي. وما ينتقده "هابرماس"، تحديدا هو الدعوى الوضعية إلى الكونية؛ والتي تتمثل في التعميم انطلاقا من العلوم الدقيقة. وجعل هذا النموذج، شرطا إبستمولوجيا مطلقا ومعمما، متجاهلا خصوصية العلوم الاجتماعية. إن "الموضوعية العلمية" التي تزعم الإبستمولوجيا التحليلية، التأكد منها هي حيلة : وهي موقف "موضوعاتي"(أيديولوجي) قابل للنقد. ذلك أن "الموضوعية" التي تدعي الانتساب لها، تعمل على تعتيم لحظات الذاتية التكوينية التي تزخر بها. فـ"الموضوعية" العلمية، تتولد عنها وضعية أيديولوجية.وهكذا، تؤول "الموضوعية"، إلى النزعة الموضوعية أو "الموضوعاتية" (Objectivisme). ويشهد على تلك المكانة الغامضة، اقتراحات الأساس، التي هي: فرضيات مفصلية وتقديرية مستنبطة منطقيا، من النظرية وتمتحن بواسطة التكذيب. كما أنها في الوقت ذاته، فرضيات اصطلاحية (بروتوكولية). وعليه، فإذا كان الاستنتاج مكرها، فإن اصطلاح الملاحظة ليس كذلك، "لامنطقيا ولا أمبيريقيا" (21).

هناك إذا قفزة، من الحدث الاصطلاحي إلى الاقتراح المصطلح عليه. ذلك أن كل موضوع يشتمل على عبارات عامة. وهي لذلك، تبقى بالضرورة، احتمالية لأنها

تتجاوز كل تجربة ممكنة. وفي الواقع وبكل صرامة، فإن الاستنباط لا يمكن تأسيسه. وأنه في هوامش الشك التي تحيط به والتي تتكرر، تتسرب عمليات إعادة البناء النظرية والتي ترسم التطور العلمي. وتبدو "موضوعية" التجربة العلمية في آخر التحليل، من قبيل "البيـ-ذاتية"(Intersubjectivité). وهي "بيـ-ذاتية أمبيريقية" لمعاينة الملاحظة و"بيـ-ذاتية متعالية" أو "منطقيةـ لغوية"، في صياغتها. هكذا ينتقد "هابرماس" الوهم الموضوعاتي للعلوم". لكنه لا يدعو إلى "زهد" فينومينولوجي. بل هو ينتقد أطروحة النظرية الخالصة، التي هي خرافة. ويستبدلها بنظرية نقدية متجذرة في فلسفته السياسية والاجتماعية(22).

ويحاول "هابرماس" هكذا، عبر هذا المشروع إقامة أنثروبولوجيا مادية. وهذا ما دفع به إلى وضع تصنيف للعلوم: "إن مهمة الإبستمولوجيا النقدية ؛ التي تتخلص من شراك المذهب الوضعي(الأيديولوجيا) "ستكون عن طريق إعطاء مكان لخصوصية العلوم الاجتماعية؛ أي باقتراح نموذج إبستمولوجي على أساس أنثروبولوجيا المعرفة، التي تبرز ما يمكن تسميته بالشرط الأيديولوجي للعلوم. هكذا يشكك "هابرماس"، "في أنه بالنظر إلى العالم الذي أنتجه الإنسان، يمكن للعلم أن يعمل بالطريقة اللامبالية نفسها ؛ التي ينجح بها في العلوم الدقيقة": فهناك "قارّتان إبستمولوجيتان" متميزتان. ويجدد نقد "هابرماس" للوضعية، التي لها علاقة مع الثنائية الإبستمولوجية للتقليد الكانطي المحدث. لذلك يجب استبدال الإبستمولوجيا التحليلية للتفسيرات "العلمية"، في إطار إبستمولوجيا عامة. لأن "النمط العلمي الوحيد الممكن في الإطار الوضعي، لا يمكنه -بمفرده- أن يعبر في مجموعه، عن الموضوعية. وخصوصا في مجال الممارسة والتي تنوي علوم الإنسان، جعلها نظريتها العلمية.

إن التقيّد الوضعي بمفهوم العلم؛ الذي ينسجم مع ضبابية هذا البعد، من أجل إبستمولوجيا عامة أو الإبستمولوجيا العلمية، يجد معناه.وبعد أن أرجع "هابرماس" العلوم الدقيقة إلى الإبستمولوجيا البوبرية، فهو يرجع إبستمولوجيا العلوم التاريخية إلى إبستمولوجيا علوم الإنسان لدى "هـ- غادامر"(H.Gadamer). ويقر "هابرماس" بـ"أن الأساسي ليس هو الخروج، بل الولوج فيها جيدا"،" فالحوادث لا تتشكل إلا في علاقتها مع الخصائص التي تسمح بملاحظتها". فالمؤرخ هو "مترجم" ويعني ذلك، أنه «فاهم"؛ حيث يصنع تواصلا بين عالمين اثنين: بين الحاضر(الحالي) والتقليد(الذي يصبح هكذا آنيا) وينير بالتبادل هذا وذاك؛ إن فهمه الحالي وفهمه للماضي، متآزران. كما أنه لا وجود لقوانين تاريخية، بالمعنى الحصري للعبارة. ذلك أن التاريخ لا يبسط الإمكانات الملازمة لـ"بنيات أنثروبولوجية" ثابتة. وعليه فلا وجود لتعميم ممكن بناء على حدث تاريخي معين. إن التأكيد على خصوصية العلوم الإنسانية، يضع نقد الوضعية و"الموضوعاتية"، في مركز إبستمولوجيا "هابرماس"، إلى درجة أنه جعل من مسألة نقد العلموية مؤخرا، معظم عمله النظري. ذلك أن نقد النزعة العلمية أفرز مشروع "أركيولوجيا" للوضعية. حيث أن إبستمولوجيا "هابرماس" ذات بعد تأسيسي؛ أين تلتقي فيه، ليس فحسب، نظرية العلم بل كذلك "نظرية المعرفة". وفي الواقع، فإن

حقول الموضعة العلمية لا تعمل سوى، على تمديد الاتجاهات اليومية. فالعلوم تموضع التجربة؛ أي أنها في الوقت ذاته، تكشف وتشكل الواقع. وهي تقوم بذلك، في إطار "متعال" محدد. وقد لجأ "هابرماس" إلى "ماركس" (من خلال مخطوطات 1844) للبحث عن قواعد الأنثروبولوجيا المادية للمعرفة. والتي تعمل على تجاوز القطيعة (الموضوع-الذات) وتعطي مكانة للعناصر الطارئة لـ"التاريخ المتعالي للوعي".

وتعيد المخطوطات للطبيعة، المظهر المباشر لموضوع يرتبط به العقل بصفة جزافية. لكن هذا التبادل، بين الطبيعة الذاتية(الإنسان الصانع) والطبيعة الموضوعية (الطبيعة المصنوعة) هو الذي يعّرف العمل. ويؤكد "هابرماس"، أنه إذا كان صحيحا، أن أداءات الذات المتعالية، تجد أساسها في التاريخ الطبيعي للجنس البشري فهناك، في الوقت ذاته، "قطيعة ثقافية" تعمل على تمييز الإنسان عن الطبيعة. وهكذا "فالمعرفة هي أداة محافظة ذاتية، بالكيفية نفسها التي تتجاوز المحافظة الذاتية الصرفة والبسيطة". ويميل المشروع الذي يتبناه "هابرماس"، إلى استخلاص خطة ثنائية لإبستمولجيا العلوم الاجتماعية مقابلا، بين علوم الإنسان وعلوم الطبيعة. ومن الملاحظ أن العلوم الإنسانية تقع تحت كنف فئة "التخمين"، في حين يمثل الاقتصاد السياسي علما نقديا. وهذا هو معنى السوسيولوجيا ؛ التي يناضل من أجلها "هابرماس"، على الصعيد العلمي من جدل الوضعية: لأجل علم اجتماعي يتضمن البعد النقدي لـ"استباق" "انعكاسي"، يفتح التاريخ على المستقبل ويحلل إحدى المجموعات الاجتماعية-التاريخية، انطلاقا مما ليست هي، بعد (23).

إن اقتراح "هابرماس"، يتمثل في أن العلم يستجيب للحاجات العميقة للإنسان. والتي يمكن التمييز بين ثلاث، منها:

1)- يحتاج المجتمع لتأمين بقائه، إلى التحكم في محيطه واستغلاله - وهذه هي الحاجة التقنية التي تلبيها العلوم الدقيقة،

2)- يبحث كل فرد، على الاندماج في المجتمع الذي يعيش فيه ؛ وهذا ما يستوجب منه فهم القيم السائدة فيه واستيعاب المغزى الذي تعطيه المجموعة للوجود وللتاريخ – وهذه هي حاجة "الفهم" ؛ التي تجيب عنها العلوم التفسيرية(Sciences herméneutiques)،

3)- يبحث كل فرد في النهاية، على التملص من التحديدات الضيقة ؛ التي تفرضها عليه تربيته وبيئته - وهي الحاجة إلى الإنعتاق والتي تحاول العلوم النقدية مواجهتها.

يبدو تحليل "هابرماس" ذكيا؛ حيث أنه يعترف بأهمية وضرورة المناهج التقليدية، لكنه يضع كتتويج لها، المقاربة النقدية. وهذه هي إحدى نقاط ضعفها: ذلك أنها تضّحي ، في الوقت ذاته، بما هو مقبول في المقاربة العلمية –أي معرفة العالم الحسي ؛ كما شكلته علوم الفيزياء، الكيمياء والبيولوجيا منذ أكثر من ثلاثة

قرون وبما يقبل الشك ؛ أي بعض جوانب النظرية الاقتصادية للمنافسة. هذا التوجه الاستباقي (الارتجالي) يتحكم في نقد المفهوم الوظائفي لـ"الشمولية" الاجتماعية الذي هو الأيديولوجية المهيمنة في الخطاب السوسيولوجي. ولذلك جاءت النظرية النقدية، بوصفها نظرية اجتماعية متطورة وفق منظور عملي؛ أي سياسي إن لم نقل أخلاقي.

أخيرا، وعلى إثر ما تقدم، فإن إشكالية "الموضوعاتية" في العلوم الإنسانية، قد تجد لها طوق نجاة في مشروع سوسيولوجيا نقدية، تنجز بالأساس كنقد للأيديولوجيا: وهي تطمح أن تأخذ على عاتقها موروث الفلسفة ؛ التي يقال عنها "أنها تبقى وفية لتقاليدها الكبيرة، بالاستغناء عنها"؛ أي أنها تعطي مجالا للنظرية النقدية. هذا المشروع هو رهان على الدراسة العلمية للحقائق الاجتماعية-التاريخية، التي تقع تحتها. لأن النقد الجذري للمعرفة ليس ممكنا، إلا كنظرية اجتماعية. لكن لا يعتبر هذا البرنامج الإبستمولوجي، سوى خطوة أولى أو كمقدمات بسيطة. هكذا تظهر الأهمية الممنوحة، للجدل الإبستمولوجي. وهنا تكمن المهمة الكبيرة للعلوم النقدية، في هذا المشروع الإبستمولوجي الذي يشكل موضوع هذه الدراسة. والذي نسميه عن طيبة خاطر "إبستمولوجيا تحليلية". كما يوضح هذا التحليل المقتضب، سيرورة تطور عملية النقد الموضوعي للمعرفة العلمية، عبر محطات مفصلية. انطلاقا من تشيئة الظواهر الاجتماعية مع "دوركايم" والاستغناء عن المفاهيم أو الأفكار المسبقة، مرورا بمنهج الفهم وإقحام القيم، في تفسير الظواهر الاجتماعية مع "فيبر"، واعتبارها جوهرا لها. إلى ضرورة الاعتداد بالظروف المادية والطبقية ؛ التي تتحكم في توليد المعرفة وموضعتها حسب "لوكاتش"، وصولا إلى مشروع إعادة النظر في طبيعة المعرفة والنظريات التي تنتجها ؛ مثلما حاول ذلك "هابرماس". يبدو، إذن، أن "الموضوعية" و"العلم" يرتبطان إضافة إلى ما سبقت الإشارة له، بمتغيرات بمقولات: الزمان، المكان، الفرد والمجتمع... ذلك أن المعرفة بمختلف فروعها، هي عبارة عن عمليات "تفكيك- بناء"(Destruction-Construction) لانهائية، لمعطيات الماضي وفق منطق الحاضر، بغرض استشراف المستقبل.

المراجع

1-Hubert Blalock –Jr , Introduction à la recherche sociale , éd.Duculot , Gembloux , 1973 , P:15.

2-Robert Cresswell et Maurice Godelier, Outils d'enquête et d'analyse anthropologiques, éd.F.Maspero, Paris, 1976, P:20.

3-Lucien Goldman, Sciences sociales et philosophie, éd.Gauthier, Paris, 1978, PP:33-34.

4-bid, P:35.

5-Ibid, P:36 .

6-Emile Durkheim, Les règles de la méthode sociologique, éd. P.U.F., Paris, 1983 , P:35.

7-Ibid, P:37.
8- Ibid, P:38
9-Georges Gurvitch, Traité de sociologie, éd. P.U.F., Paris, 1968, p:106.
10-Raymond Aron , In , Max Weber , Le savant et le politique , éd.U.G.des éditeurs , Paris , 1986 , PP:9,10,12.
11-Ibid, PP:19-20.
12- Raymond Aron , La sociologie Allemande contemporaine , éd.P.U.F, Paris, 1981, p:85.
13- Ibid, PP: 31-43.
14- Ibid, P: 40.
15- Ibid, P: 42.
16- Ibid, P:43.
17 -Ibid, PP:43, 45.
18-Georg Lukacs, Existentialisme ou Marxisme, Trad.de E. Kelemen , éd.Nage, Paris , 1961 , P:24.
19-G.Lukacs, Histoire et conscience de classe, Trad.A. Bois , éd.Minuit, Paris , 1960 , PP:78 -83.
20-G.Lukacs, la destruction de la raison, trad.R.Girard et autres, éd.Arche, Paris, 1959, P:87.
21-J.Habermas , «Théorie analytique de la science et dialectique»" , In T.Adorno , K.Popper , De Vienne à Francfort , la querelle allemande des sciences sociales , Trad. S.Pahut et autres , éd.Complexe , Bruxelles ,1979 , P:131.
22-J.Habermas , La technique et la science comme idéologie , trad.J.Ladmiral , éd.Gallimard , Paris , 1973 , P:143.
23-J.Habermas , Profils philosophiques et politiques, Trad. Dastur.marc , B.de Launay et J.Ladmiral , éd.Gallimard , Paris , 1973 , P:21.